تعميم

العولمة في الواقع الدولي الراهن

مكتب الاتصال باللجان الثورية

شعبة التثقيف والإعلام

محسن يوسف اللموشي

العولمة في الواقع الدولي الراهن

العولمة مفهوم بدأ يستعمل بتزايد في الادبيات العربية بشكل يوحي وكأن المفهوم جديد للغاية او كأن الفكر العربي قد استيقظ فجأة على اختراع جديد فاذا به يحاول معرفة اجزائه ومركباته ، وظائفه، فوائده ، اضراره .. الخ بل وحتى في تسميته . ومع أن مصطلح العولمة أو الكوكبة كما يسميها الكثير من الكتاب العرب ليس جديداً في الفكر الغربي ولاهو يشير لظاهرة تكونت اليوم فقط ، فإن الفكر العربي ، الذي مايزال في كثير من القضايا صدى لما يثار في مدارس الفكر الغربي المختلفة ، قد احتفل بالعولمة ايما احتفال وانبرت الاقلام المتعددة المشارب والاتجاهات تسيل احبارها في تناول هذه المسألة .

والملفت للنظر حقا هو أن كثيراً من الاقلام العربية تناولت هذه المسألة بشكل محدد بعد حرب الخليج الثانية فقط وكأن الفكر العربي كان محتاجا الى عاصفة الصحراء لينتبه الى مسألة العولمة التي يمكن القول بأن ابرز تناول لها في الغرب كان قد بدأ مع كتاب عالم الاجتماع وعلوم الاتصال الكندي مارشال ماكلوان عن « كوكبة جوتنبرج» في 1962 ف .

ومن اللافت للنظر ايضا أن الفكر العربي وجريا على عادته منذ فجر نهضته المعاصرة ايضا قد انقسم الى اتجاهات مختلفة بصدد المسألة . فهناك من انبرى لمواجهة العولمة ورفضها ومعارضتها وتبيان انها كل الخطر على العرب والعالم النامي وكانها الخطر الداهم الجديد. وهناك من انطلق مرحباً مبرزاً سمات ومزايا هذه العولمة ، بينما وقف فريق ثالث محاولا رصد كشف حساب ظاهرة آتية من « الخارج » ليبين حسناتها وسيئاتها .

وواقع الامـر أن الفكر الـعـربي يكرر نفسـه في هـذا الشـأن ايضـا .. فمثلما تعامل هذا الفكر مع اوروبا .. الغرب .. الاخر .. بدأ يتعامل مع مسألة العولمة التي اكتشفها مؤخراً ، لتقصيره هذه المره وليس للاتراك العثمانيين يد في ذلك مثلما كان الامر في القرن التاسع عشر . انقسم الفكر العربي الى تيار رافض وآخر قابل وثالث موفق . انها ذات الصورة التي ارتسمت في عصر النهضة العربية تجاه السؤال الرئيسي : لماذا تقدم الغرب ولماذا تأخر الشرق ؟ وكيف نتعامل مع الغرب الذي اكتشفه العرب في حملة نابليون ومابعدها ؟!

فالسؤال الذي يدور حوله اسهام الفكر العربي المعاصر حول العولمة يمكن تلخيصه في التالي :

مـاهو الموقف الصـحـيـح من الـعـولمة ؟ هل المطلوب الانـغـمـاس ام الانكمـاش في وجـهـها ؟ هل سـتـحـتوينا ؟ هل سـتـزيدنا تقـدمـاً - ام ستضاعفنا تأخراً .؟ ان هذا يعكس تماما مدى الحيرة التي يعيشها الفكر العربي المعاصر تجاه ظاهرة ليست مجرد لحظة تاريخية وان كانت مليئة ومـزدحـمـة بالتـحـولات الكبرى ، وإذا كانت هذه التـحـولات الكبـرى ذات الطابع الراديكالي ليـست بدون أصـول او جـذور بل انهـا تمتـد في تربة التـحـولات الكبـرى التي شـهـدهـا تاريخ الانسانية مـثل الثـورة الصناعـية وقبلها الكتابة ثم الطباعة ثم ثورة الاتصالات .

أليست مواقف الفكر العربي المعاصر صورة حديثة لمواقفه ايام عصر النـهـضـة ..؟ الداعـون الى الانغـمـاس = دعـاة التـغـريب ، الداعـون الى الانكماش = السلفيون ، الداعون الى اخذ الجيد ورفض السيء من العولمة

= التوفيقيون .. انها مواقف تذكرنا بصياغة العروي المعروفة حول الرجال الثلاثة والتعريفات الثلاثة ايضا . لكن المقلق حقا هو ان الفكر العربي لم يحل بعد اشكالية النهضة رغم السيادة التي يتمتع بها التيار التوفيقي وهاهو الان امام اشكالية جديدة وتحد جديد قادم من (الخارج) وان كان اشد قوة واعظم تأثيرا .

فهل ستظل هذه الاشكالية بدون حل هي الاخرى ؟!

ان الامر يحتاج الى الدراسة والتحليل ، والمواقف ازاء الظواهر والتحديات لابد ان تستند الى التحليل والمعرفة خاصة وان من اهم خواص العولمة « خلق » مجتمع المعلومات والمعرفة « ان مجتمع المعلومات ليس خطراً على بلدان العالم النامي فقط بحكم سيطرة الغرب المتقدم على المعرفة بل انه خطر يتهدد الحياة الديمقراطية ايضا .. ان ذلك هو الذي جعل البعض ينبه الى الخطورة التي يشكلها مجتمع المعلومات على الحياة السياسية وعلى مشاركة المواطن فيها .

ان هذه الوضعية من شأنها احداث انقسام طبقي جديد بين اغنياء المعلومات والمعرفة وفقراء المعلومات وكلما اتسعت الهوة بين الفريقين كلما زاد خطر تحكم الفريق الاول وامتلاكه زمام الامور في داخل الدولة .. ان العولمة من شأنها خلق وضعية كهذه على مستوى العلاقات الدولية .ايضا .. ولعل طبيعة ومستوى المناقشات الجارية في الفكر العربي المعاصر حول العولمة تبين حقيقة هذا الانقسام .. فالفكر العربي المعاصر ومن ثم المجتمع العربي بدأ في دفع ثمن هذا الانقسام العالمي ، وصحوته المتأخرة لمسألة العولمة خير دليل على ذلك وليست الا دليلاً على افتقاد الفكر

العربي لرؤية كونية خاصة ولنظرية سياسية عربية .

العولمة ليست حدثا طارئا

ونقطة الانطلاق التي ينبغي التيقن منها هي ان العولمة ليست حدثاً طارئا ولا لحظة عابرة في التاريخ الانساني بل هي عبارة عن ازدياد ملحوظ في حجم ومستوى ونوع العلاقات المتبادلة بين الدول او الامم او الاقتصادات او الثقافات المختلفة المكونة للعالم وهو على مشارف القرن الحادي والعشرين .

وهي بهذا المعنى ظاهرة بدأت حسب رأي الدارسين منذ خمسة قرون وعلى الاخص منذ الكشوف الجغرافية وان ارتبطت بالتطورات الهائلة على مستوى الاتصال والتجارة وحركة المال والمعلومات . ومع ذلك فليس من الممكن تقديم تعريف واحد دقيق للعولمة بالنظر الى تعدد هذه التعريفات في ساحة ادبيات العلوم الاجتماعية وهي المتأثرة باستمرار بتوجهات الباحثين الفكرية والايديولوجية التي تعني بالضرورة انحيازهم لها عندما يتعلق الامر بالاتجاه نحو العولمة رفضا او قبولا .

غير ان من المتفق عليه أن العولمة وصف لمجموع العمليات التي تتم على مستوى كوني او كوكبي (نسبة الى الارض) فضاءه العالم اجمع ، ومن ثم فان للعولمة بعداً مكانياً إضافة إلى تعمق مستويات التفاعل والاعتماد المتبادل بين أطراف النظام العالمي إن ذلك يعني تداخلا بين مستويات عدة من مستويات التحليل كما عبر عن ذلك جيمس روزناو . فالعولمة تمس مسائل وثيقة الصلة ومكونة للاقتصاد والسياسة والثقافة والايديولوجيا وذلك كله في اطار « سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع

بين الدول على النطاق الكوني » وهذه تشـمل الافكار والمعلومـات اضـافـة الى اشكال من السلوك والتطبيقات .

وتتم هذه العمليات من خلال قنوات وطرق متداخلة ومترابطة تشمل :

1- التفاعل الثنائي باستخدام وسائل الاتصال المتطورة .

2- الاتصال الاحادي الاتجاه من خلال الطبقة المتوسطة .

3- عن طريق المناقشة والتقليد او المحاكاة

4- من خلال التماثل بين المؤسسات

واذا كانت هذه هي الانما ط والتفاعلات والمستويات التي تدور حولها العولمة بشكل عام فذلك من شأنه ان يؤكد ان العولمة أمر ليس بالمستحدث او الجديد رغم ان المفهوم ذاع وانتشر خلال العقود القليلة الماضية فقط كأداة لتحليل الظواهر المتعددة التي تتضمنها . ومع ذلك فان بروز الآثار الهـائلة النـاجـمـة عن الثـورة التـقنيـة وخـاصـة في مـجـال المعلومـات والاتصالات واثرها على حركة رأس المال اضافة الى التطورات الدرامية التي عقبت سقوط حائط برلين ، انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط النظم الشمولية في اوروبا ، جعل العولمة تبرز بشكل اكثر وضوحاً الان .

العولمة أم ايديولوجية العولمة ؟!

مع انهيـار نظام القطبيـة الثنائيـة وبروز فكرة النظام العـالمي الجـديد الذي تبرز فيه الولايات المتحدة القوة الاكثر رجحاناً ، يزداد العالم تقلصا خـاصة بفـعل التطور والثورة الهـائلة في مـجـال الاتصـالات والمعلومـات ، واتساع دائرة السوق الرأسمالية . ومع أن ذلك يمكن اعتباره اشارة الى ظاهرتين مستقلتين ويمكن التمييز بينهما من الناحية النظرية ، فإن أكثر

الأسئلة الحاحا وصعوبة هي تلك المتعلقة بالتمييز بين « الحد الذي يبدأ عنده النفوذ الامريكي والحد الذي تبدأ معه العولمة »

إن هناك ارتباطا بين العولمة ونتائج الصراع الايديولوجي بين القطبين والذي انتهى بتراجع لصالح المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة التي تسعى لترسيخ فكرة العولمة بإعطائها مضمونا في شكل نموذج يسعى لإلغاء السياسة لفائدة الاقتصاد والغاء تعدد النماذج لصالح الليبرالية واعتماد المنافسة في نظام السوق بما يعنيه من شروط تدويل المال وتوسيع التجارة العالمية وخدماتها .

إن ذلك يثير اشكالية تتعلق بما اذا كانت العولمة مجرد تعبير عن النفوذ الامريكي أو « شكل من أشكال الامركة العالمية » أو أنها فعلا تعبر عن تطورات ذات طابع كوني مستقلة بحد ذاتها ولاتحتاج إلا إلى انحسار السيطرة الامريكية عنها شيئا فشيئا في المستقبل .

إن الذين يرون بأن العولمة ليست الا توسيعا للنموذج الامريكي وسيادته العالمية ، اي ان العولمة ترادف الامركة ، يشيرون إلى ماعبر عنه فريدمان بكل وضوح عندما قال « العولمة هي الامركة ، والولايات المتحدة قوة مجنونة .. وأولئك الذين يخشوننا على حق . ان صندوق النقد قطة اليفة بالمقارنة مع العولمة . في الماضي كان الكبير يأكل الصغير ، أما الآن فالسريع يأكل البطئ» ان هناك ضرورة للتمييز بين العولمة كمجموعة من العمليات الاقتصادية - الاجتماعية - الثقافية الجارية فعلا وبين أيديولوجية العولمة التي تقدم نفسها كبديل لكل شئ . إن العولمة بمعناها الاول ليست شيئاً جديداً ولا طارئا تاريخيا بل هي عملية تدريجية جارية

منذ زمن لكنهـا تسـارعت واتخـذت أشكالا جـديدة آخـرها هو النـاتج عن اكتمال بناء السوق الرأسمالي العالمي . إن سير الرأسمالية لتصبح نظاما عالميا بدأت منذ توقيع اتفاقية بريتون وودز عام 1947 وانشاء المؤسسات الماليـة الدوليـة ، البنك الدولي وصندوق النقـد الدولي واتفـاقـيـة التـجـارة والتعريفة الجمركية وغيرها مما تسيطر عليه الولايات المتحدة . ان العولمة بهـذا المعنى نشـأت وانتشـرت دون أن يسـبقـهـا تصـور مـتكامل أو حـركة فكرية عـمـيقة الابعـاد بل هـي نتـاج للرأسـمـاليـة المعـاصـرة والتـي عـبـرت الشركات المتعدية الجنسية وسوق المال عنها أحسن تعبير .

وتتـولى المؤسـسـات الاقـتـصـادية الدوليـة مـثل البنك الدولي للانشـاء والتـعمير وصنـدوق النقـد الدولى ومنظمـة التعـاون والتنميـة الاقتصـادية (نادي الاغنيـاء) إدارة عمليـات العولمة وتقديم التحليلات والاحصـاءات التي تعـزز الخطاب الايديولوجي أو المنهجي للعولمة . إن هذه المؤسـسـات التي تمثل إدارة العولمة تقود حملة تقنية ومعلوماتية لاسناد خطاب العولمة بالدراسـات و الاحـصـاءات ذات الطـابع العلمـي التي تتنـاول مـثـلا السـبل الكفيلة بحل الاشكالات التـي تواجـهـهـا الاقـتـصـادات المخـتلفـة او تقـديم الوصـفـات الجـاهزة للمـخـتنقـات ذات الطـبـيـعـة الاقـتـصـادية مثل الركـود والتضـخـم وغيرها . إن ذلك الذي تقـدمـه هذه المؤسـسـات على إنـه السـبل المناسبة للدول النامية لتحقيق التنمية الاقتصادية ثم التنمية الشـاملة مثل برامج الاصـلاحـات الـهـيكليـة والتنازل عن القطـا ع العـام لصـالح القطـا ع الخـاص وتراجـع الدولة او اسـتقـالتـهـا الاجـتمـاعـيـة خـاصـة بـتقـليل أو الغـاء

الانفاق الحكومي على الميادين الاجتماعية ، كل ذلك ليس الا من جانب اسناد خطاب العولمة .

ان مايميز المرحلة المعاصرة من العولمة هو طغيان قوانين التبادل العالمي المفروضة من قبل المراكز الصناعية الكبرى على قوانين وحاجات الاقتصاد المحلي والعمل على اخضاعها لها بالكامل . وعلى ذلك تتميز العولمة الاقتصادية باعتمادها على التركيز والتقليص من عدد الفاعلين الاقتصاديين .. إن نتيجة ذلك الحتمية في نظر البعض هي تركز الثروة العالمية والنشاط الاقتصادي العالمي في يد مجموعة قليلة العدد وتهميش الباقي أو اقصائه بالمرة . إن ذلك يعني مايشير اليه الجابري بأنه ظاهرة التفاوت التي تلازم ظاهرة التركيز والتقليص المشار اليها ، أي التفاوت بين الدول والتفاوت داخل الدولة الواحدة ، والنتيجة هي تعميق الهوة بين الدول وبين الشرائح والطبقات .

لعل الجانب الاكثر اهمية في العولمة الاقتصادية هو أن الحكومات او الدول لن يعد بمقدورها بشكل حقيقي الرقابة والسيطرة على الاموال او اسواق المال . ان هذه الدول ستجد نفسها مضطرة لتكون في موقع رد الفعل امام ديناميات الاقتصادات لعابرة للقوميات .

إن ذلك ، كما سنرى ، ليس الغاء للدولة الوطنية بل اشار الى انها لن تعد ممارسة للوظيفة التي كانت لها كوحدة اقتصادية مهيمنة .. إن القوة الآن بيد التكتلات الاقليمية والشركات الكبرى التي تمارس فعلها في ما يمكن وصفه بأنه اقتصاد النقود والارصدة والاستثمارات العالمية . إن

طغيان قوانين التبادل العالمي التي تفرضها المراكز الصناعية الكبرى وحاجاتها المتطورة وتميز الولايات المتحدة في هذا السياق هو الذي يجعل عملية العولمة كأنها عملية أمركة . ان ذلك لا يعني براءة الولايات المتحدة ومنظريها من نية تحويل العالم إلى قرية امريكية حيث تتم الدعوة والتسويق لايديولوجية العولمة التي تحاول إظهار النموذج الرأسمالي الليبرالي وكانه المنقذ الحديث من الضلال .

ويستند خطاب العولمة إلى أنها ليست مجرد اختيار قابل للتبني او الرفض بل هي « حتمية لامناص منها في توجه النظام العالمي الجديد ، ولاخيار للعالم النامي غيرها الاخيار بقائه محبوسا في تخلفه . « وتقوم دعوى العولمة على أنها » أقرب الطرق واجداها لتحقيق الحداثة السياسية والاجتماعية والفكرية للعالم المتخلف ، وهي أنجح الوسائل لطيه بسرعة مراحل التنميةالشاملة ، لانها وحدها الكفيلة بتأهليه اقتصاديا ، وبالتالي فكريا واجتماعياً .

ويمكننا في هذا السياق فهم الاعلان عن الانتصار الساحق للرأسمالية العالمية . ولقد كان اوضح إعلان إيديولوجي عن هذا الانتصار ماعبر عنه فرانسيس فوكوياما في أطروحته عن نهاية التاريخ والمتعلقة بحسم الرأسمالية لصالحها الصراع أو الجدل التاريخي حول النظام الاقتصادي الاكثر مناسبة للبشرية .

واذا كانت السبعينات والثمانينات قد شهدت تراجع التجارب « الاشتراكية » و « الشيوعية » فإن التسعينات بدت وكأنها شاهد عصر الانتصار الرأسمالي إذ بدت الرأسمالية وكأنها نظام التعامل الاقتصادي

دون منازع . ان أقطار عديدة حتى في العالم النامي ومنها تلك التي مازالت رسميا تعلن ولاءها وتمسكها بايديولوجية ذات مضامين اشتراكية أو غير رأسمالية تتجه نحو لا مجرد .

الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي بل تسير في اتجاه إخضاع اقتصادياتها لقوانين السوق الرأسمالية والدخول في عمليات الخوصصة وهي التوأم المباشر للعولمة الاقتصادية . وهكذا لم يعد تعميم الرأسمالية مجرد وصفات يفرضها صندوق النقد الدولي بل ان نخبا وطنية ذات ميول اشتراكية معلنة بوضوح بدأت بتنفيذ سياسات الخوصصة وتصفية القطاع العام والسير في عمليات الاستقالة السريعة للدولة من المجال الاجتماعي .

العولمة : الاسئلة الكبرى والمواقف المختلفة

لعل واحدة من اكثر المسائل اهمية في مايتعلق بالعولمة هو انها مرحلة جديدة في سياق بسط الرأسمالية لسيادتها العالمية. غير ان ذلك من شأنه ان يثير القلق ويطرح جملة من الاسئلة الكبرى التي ترتبط بمصير البشرية بكاملها . ومن هذه الاسئلة أن لظاهرة العولمة تداعيات خطيرة حتى على الصعيد الاقتصادي وايضا على المستوى السياسى والاجتماعي والثقافي لما بين هذه الجوانب من صلة وثيقة . وقد لخص احمد صدقي الدجاني اهم الاشكاليات المرتبطة بالعولمة بقوله :

« هل ستفضي تحولات العولمة وانماطها الجديدة الى علاقات نديه بين الحضارات والشعوب ام الى مزيد من علاقات السيطرة والتبادل غير المتكافئ ؟ وهل ستصبح المجتمعات اكثر حرية في السيطرة على مقدراتها

ام تغدو اكثر انصياعا لقوانين المركز الرأسمالية ؟ ... كيف يمكن التعامل مع الصراع المفروض من المركز على الاطراف ، ومن الغنى على الفقير ، ومن المبدع على الناقل ؟ كيف يمكن عقد حوار بين الثقافات مع شركاء غير متكافئين ؟ وهل يتم الحوار على مستوى المصالح او مستوى الثقافة أو مستوى الصور المتبادلة عبر التاريخ ؟ ومن اين تأتي المبادرة ، من القوى الى الضعيف لنزع سلاحه واعادة احتوائه ام من الضعيف الى القوى اكمالا مستوى العالم .؟!

ان أكثر اعداء العولمة يرون انها تحمل اخطاراً متعددة حتى على الصعيد الاقتصادي وذلك لحصر العمليات الاقتصادية بين الشركات العالمية الكبرى .. كما ان العولمة تفرض اتجاهات تقلص من شأن الصناعات الوطنية وهي بذلك تزيد فقر الفقراء ، تنشر البطالة ..الخ .

ان اعتماد العولمة على مبدأ زيادة الانتاج إلى اقصى الحدود الممكنة بفضل اعتماد التقنيات الحديثة وبأقل التكاليف ومن بينها استخدام اقل عدد ممكن من الناس ستؤدي في نظر منتقديها الى تركيز الثروة وازدياد الفوارق بين الدول والطبقات ومن ثم تعميم الفقر بسبب تعميق التفاوت . كما يقرر اعداء العولمة بأنها تقلص السيادة الوطنية على طريق ازالتها تماماً .. انها تهدف إلى نشر ثقافة واحدة مهيمنة بحجة التواصل والانفتاح الثقافي والتبادل الحضاري في حين انها في الواقع تؤدي إلى تغليب ثقافة القوى ولغته وقيمه وحضارته لتكتسح الثقافات الأخرى وتمسخ هويات الأمم المختلفة .

فالعولمة تتبنى وتنشر «ايديولوجيا معينة من عناصرها الأساسية محاربة الذاكرة الوطنية والتاريخ والوعي بالتفاوت الطبقي وبالانتماء الوطني والقومي وبالتالي الوعي الايديولوجي» .

ان العولمة تعتمد اساساً على تنفيذ برنامج ايديولوجي على حساب الدولة والأمة وفي مقابل تجاوز الدولة والأمة والوطن تعمل العولمة على التفتيت والتشتيت وتؤدي إلى « استيقاظ أطر للإنتماء سابقة على الدولة ، (اعني) القبيلة والطائفة والجهة والتعصب المذهبي .. والنتيجة تفتيت المجتمع وتشتيت شمله » .

فإذا كانت هذه هى مجمل الانتقادات الموجهة للعولمة خاصة من طرف العالم النامي فإن للدول الغربية ايضاً تحفظات على العولمة، ولعل اكثر الجوانب المثيرة لتحفظ الدول الغربية والمتقدمة هو الجانب الاقتصادي المرتبط بإزالة الحواجز والحدود والقيود امام حركة المال والتجارة ان مبعث احساس هده الدول بالخطر هو التفاوت الواضح بين مستوياتها الاقتصادية ، ومن ذلك اعتراض بعض الدول الاوروبية على بعض الترتيبات الاقتصادية لأعتقادها بأنها تخدم الصالح الأمريكي المستند على اقتصاد ضخم يؤهل الولايات المتحدة لفرض نموذجها وسيادتها في المجالات المختلفة .

وقد كانت اكثر المواقف الاوروبية بروزاً في مجال التصدي لهيمنة الثقافة الامريكية رفض فرنسا القبول بأمركة العالم ثقافياً حيث رفضت التوقيع على الجزء الخاص بالسلع والمواد الثقافية في اتفاقية التجارة

والتعريفة الجمركية GATT. وقد جاء الرفض الفرنسي دعماً لموقف اليونان وفرنسا في المؤتمر الدولي للسياسات الثقافية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم «اليونيسكو» عام 1982ف المندد بما اسماه وزيرا ثقافة البلدين بالغزو الثقافي اشارة إلى سعي الولايات المتحدة لنشر ثقافتها وتهديد بنية الثقافات الأخرى .

لكن هناك من يرى ان لاضرر من العولمة على الاطلاق وانها مرحلة من المراحل التي تمر بها الحضارة الانسانية بشكل يجعل مكوناتها متاحة للجميع وبدون اية قيود أوحدود وذلك كله خدمة للإنسان وتعزيز لحريته وكرامته ، كما ان هناك من يحدد موقفه من العولمة بالنظر إلى ماتوفره تكنولوجيا المعلومات والإتصالات من مزايا .. ان العولمة من هذه الزاوية ليست سوى« فرصة تاريخية لكسر طوق التخلف عن الدول النامية» كما يستند المنطق الداعي للعولمة إلى القول بأنها اثبات وتعزيز للفكرة الإنسانية حول «وحدة العقل وقطبيته في الحياة الإنسانية وبأن القانون العام الذي تفسر به ظاهرة من الظواهر ينطبق في جميع العصور على تلك الظواهر » ومؤدى ذلك مثلاً ان امام المجتمعات النامية فرصة ذهبية للإفلات بالعولمة من قفص التخلف خاصة وان اطلاق الفردية (الخوصصة في كل شيء) تقود إلى نتائج اقتصادية واجتماعية لها اهميتها القصوى في تنمية المجتمعات .. ان من شأن تطبيق هذه الحرية وغيرها من قوانين الرأسمالية في كل المجتمعات تحقيق نفس النتائج التي تحققت في الغرب من تقدم وتطور .. الخ .

وقد زاد من تعزيز هذه الرؤية الانهيار الذي منيت به تجارب

« الاشتراكية » في الاتحاد السو فياتي وبلدان شرق اوروبا الأمر الذي رآه انصار العولمة مؤكداً لأهمية وضرورة نشر النموذج الغربي عالمياً .

حتمية العولمة

لكن هل يمكن تجنب العولمة ؟

ان العولمة لاينفع معها تبني سياسات العزلة أو الانعزال دون أن يعني ذلك بالطبع الاستسلام التام والخضوع لها أو مقاومتها سلبياً ، لابد من تفهم للمسألة ودراسة مضمونها وفهم مكوناتها وعملياتها والتنبه لاتجاهاتها في ذات الوقت الذي لابد فيه من الاستمرار في نشر ودعم وترسيخ وتأكيد القيم الانسانية غير القائمة على الاستبعاد ولا الاستعباد ، ان القول بأن العولمة آتية لامحالة ومن ثم لابد من الانصياع لها والاندماج في عملياتها هو تعبير عن العجز واليأس لأنه يتجاهل اكثر من حقيقة بشأن العولمة .

إذ مع ان العولمة تطور له تاريخ فان القبول بحتميتها مناف لمنطق التطور والتاريخ ذاته كما أنه مجاف للعلم والعقلانية بل والديمقراطية والانسانية التي تجتهد ايديولوجيا العولمة في رفع راياتها .. فالعولمة حتمية بالنسبة إلى كونها مرحلة في تاريخ حضارة بعينها هى حضارة الغرب وهى بالطبع ليست حضارة الانسانية كلها ولاهى ثقافة الانسانية بكاملها ، ومن ثم فإن « عولمةحضارة بعينها ، وهذه الحضارة هى بدورها تعبير عن ثقافة امة معينة او ثقافة مجموعة معينة من الأمم » لا تستحق وصف العالمية أو التعبير عن الانسانية ، كما ان الاعتراف بأن «حضارة ما أو ثقافة ما قد اكتسحت العالم لايعني الاعتراف بأنها تستحق ان

تكتسح العالم بأسره أو انها يجب ان تكتسح العالم بأسره «قد يكون انتشار العولمة ورسوخها حتمياً مثلاً في أوروبا الغربية وامريكا أو حتى في امريكا اللاتينية وشرق اوروبا لكن ذلك سيكون اقل في اقاليم أخرى «وقد لايكون الأمر حتمياً على الاطلاق بالنسبة إلى ثقافات مغايرة تماماً، كثقافة الصين أو الهند أو العرب » .

ان العولمة التي اجتازت خلال العقود القليلة الماضية عتبة جديدة تعيد في الواقع « انتاج الاستقطاب وتعمقه وتدعو شعوب الأطراف ، موضوعياً إلى تحركات ترفض الكمبرادورية المفروضة عليها - وهى تحركات لايمكن الا أن تكون جماهيرية وعنيفة » ان الخطاب الذي يدعو إلى «اصلاح النظام العالمي الذي قدمت له حرب الخليج مناسبات واسعة للتعبير عن نفسه ، يبقى خطاباً مزدوجاً وخبيثاً حيث يستمر التشدق بالأخلاق والحق والعدالة من أجل تقنيع الدفاع الوقح عن المصالح المستترة».

«ان توحيد العالم على اساس السوق وان تحقق حسب رؤية الليبرالية (وهذه الفرضية تفترض المستحيل ، أي تخلي القوى الوطنية والاجتماعية ضحايا هذا النوع من التوحيد عن الدفاع عن مصالحها) هذا التوحيد لابد أن يكون مرعباً وهمجياً » ، « ان حل السوق ذو البعد الواحد لاينفع في أي حال من الأحوال ، إذ لايمكنه ان يمنع تفاقم المتناقضات الاجتماعية والسياسية .. لدرجة انها تصبح غير قابلة للتحمل » ذلك أن مصداقية الخطاب وعلميته تؤكد أن من المسلمات » أن آليات السوق من تلقاء نفسها تعيد تكوين المتناقضات وتعمل على تعميقها .

اذن لامجال للقبول بفكرة الحتمية التي تروج لها ايديولوجيا العولمة . ورغم «السيادة الحالية لخطاب الايديولوجيا الليبرالية عالمياً إلا ان سمات هيكل العالمية المستقبلية لاتزال محوطة بالضباب بسبب تفاعل عوامل ثلاثة حديثة وهى الثورة التكنولوجية والعالمية المالية وتطور القدرة التنافسية المقارنة للولايات المتحدة واليابان واوروبا ، يضاف إلى ذلك تأثيرات العوامل غير الاقتصادية الحديثة هى الأخرى مثل مشاكل البيئة وتطور نوعية الاسلحة وتكثيف الاعلام » .

ان موقفاً يرفض العولمة فقط لانها ظاهرة لايمكن السيطرة عليها كلياً أو لأنها « آتية من الغرب » ليس موقفاً عقلانياً وقد يكون مضاداً لمسارالتاريخ ، وان كان هذا التاريخ ذا سمة يحددها الاقوياء ، كما أن مجرد القبول بالعولمة على انها حتمية ولامجال للوقوف في طريقها هو موقف عاجز أو هو في أحسن الأحوال يتجاهل ما لبعض جوانبها من سلبيات ، إن الموقف العلمي والتاريخي من العولمة هو الموقف النقدي الذي ينبغي أن يتجه إلى فهم طبيعتها وآلياتها وفرضياتها أو قوانينها دون ضرورة التسليم بما تطرحه من قيم أو ما يمكن ان تقود اليه من عملية انتاج أو اعادة انتاج للنظام المرتكز على فكرة الهيمنة .

من هنا تأتي خطورة الانقسام الذي يعيشه الفكر العربي المعاصر تجاه العولمة والذي هو تكرار للانقسام الذي كان قد حدث إزاء الاصطدام بالغرب ومأثاره من اشكاليات في القرنين الثامن والتاسع عشر . ان مكمن الخطر هو ان العولمة ستكرس بهذا المعنى الانقسام داخل الهوية

الثقافية العربية ليس الآن فقط بل وعلى مدى الأجيال الصاعدة والقادمة ، والنتيجة كما يقرر محمد الجابري « استمرار اعادة انتاج متواصلة ومتعاظمة للثنائية نفسها ، ثنائية التقليدي والعصري ، ثنائية الأصالة والمعاصرة ، في الثقافة والفكر والسلوك » .

ان الموقف الواعي ازاء العولمة ليس هو موقف الارتماء في احضان العولمة والاندماج فيها ، فذلك تعبير عن اللاهوية ، إنه ايضاً ليس الانغلاق لأنه موقف سلبي غير فاعل في مواجهة « ظاهرة عالمية تدخل جميع البيوت وتفعل فعلها بالاغراء والعدوى والحاجة ، ويفرضها اصحابها فرضاً بتخطيط واستراتيجياً ، فإن الانغلاق في هذه الحالة ينقلب إلى موت بطئ ، قد تتخلله بطولات مدهشة ولكن صاحبه محكوم عليه بالاخفاق » .

ان الجواب التاريخي و الذي ينطلق من الثقافة العربية ويعمل من داخلها ، إذ لولا الضعف الداخلي والفراغ لما استطاع الآخر ان ينفذ بتأثيره وخطره على الثقافة والهوية والمستقبل ، ان ذلك يعني الدعوة إلى إعادة بناء الثقافة العربية وتجديدها من داخلها «بإعادة بنائها وممارسة الحداثة في معطياتها وتاريخها إنه وان كانت العولمة قد تعني نهاية السياسة فمن الأهم التذكر من انه حين لايملك شعب بعد القوة أو الارادة للحفاظ على نفسه في مجال السياسة لا يعني نهاية السياسة في العالم انه يعني فقط شعب خائر العزيمة »

العولمة والدولة الوطنية :.

إن العولمة الاقتصادية تهدف إلى اضعاف الدولة بحيث لاتصبح هى

المسيرة للاقتصاد الوطني بل بدل ذلك اداة لتكيف هذا الاقتصاد مع متطلبات وشروط بل وشطحات الاقتصاد العالمي خاصة وإن التحولات في مجالات الرأسمال ، الانتاج ، العمل ، والأسواق المعولة أوجدت شبكات من العلاقات الاقتصادية التي ليس للدولة عليها سيطرة لوقوعها خارج اختصاصها الاقليمي ان العولمة بهذا المعنى تعبر عن حركية من حركيات العلاقات الدولية لعل أهم مايميزها هو الأهمية المتزايدة والواضحة لدور العامل الخارجي في تحديد مصير الاطراف المكونة لهذه الدائرة المندمجة وبالتالي لتوابعها ايضاً ،إن ذلك من شأنه اضعاف النظام الدولي القائم على الدولة كمحور له ، ويرى كثير من الباحثين ان نظام الدولة في طريقه للاختفاء امام العولمة وإن السيادة الاقليمية تتناقص وتتضاءل بشكل جدي مما يقلل من قدرة الدولة على السيطرة وحماية الحياة المحلية أو الوطنية .

نهاية الدولة أم تبدل دور ها ؟!

لعل اكثر الانتقادات قوة في مجال العلاقة بين العولمة والدولة الوطنية هى ان من شأن الأولى القضاء على الثانية .. ان دعوة العولمة إلى الغاء الحواجز والقيود ورفض كل تدخل وتعميم الفردية والخوصصة واقالة الدولة من مهامها الاجتماعية من شأنه في نظر البعض تأميم المجال الحيوي للدولة لصالح العولمة ، ان ذلك سيقود في رأي هؤلاء حتماً لا إلى تقلص وظائف الدولة فقط بل إلى نهايتها الحاسمة . وكأن العولمة هنا تقوم بتصديق نبوءة أو تحليلات الماركسية عن اختفاء الدولة وان بمقدمات مختلفة ان التعرض لهذه الاشكالية يحتاج في الحقيقة إلى التعرف على الدولة وعلى التطور الذي مر به اداؤها لوظائفها لنعرف حجم التأثير الذي

ستحدثه العولمة على الدولة الوطنية .

الدولة : الطبيعة والأدوار :-

منذ أن عرف العالم فجر الدولة الوطنية أو القومية نحو ما يقارب من خمسة قرون فإن دورها كان وباستمرار عرضة للتغير والتحويل عبر العصور ، وإذا ما اعتبرنا الدولة اداة الهيمنة والتسلط بيد الطبقات المسيطرة فإن قيامها بهذا الدور لم يكن دوماًبالطريقة أو المحتوى نفسه ، وبالتالي كان ذلك وراء تغير وظائف الدولة باستمرار أو التغير في سلم ترتيبها من حيث الأهمية .

ففي عصر الرأسمالية التجارية تدخلت الدولة بشكل فعال في الاقتصاد القومي الذي كان يمر بمرحلة النشأة كان على الدولة « أن تنشئ هذا الاقتصاد القومي انشاء بتوحيد السوق القومية ، وإزالة العقبات امام انتقال السلع من مقاطعة إلى أخرى وتوفير الأمن اللازم لهذا الانتقال » كما أن الدولة كانت توفر البيئة المحلية وتسعى لتوفير البيئة الدولية المناسبة بل وتتدخل بفاعلية في عملية الانتاج نفسها وتنشئ الجيوش لتنفيذ مهام الاستعمار لتسويق الانتاج اما في عصر الثورة الصناعية فلم يعد ذلك كله ضرورياًلم تعد الدولة تتدخل في عملية الانتاج وترك المنتجون وشأنهم ، أي حرية التجارة الدولية والداخلية لكن الدولة حافظت على قيامها بمهمة تسهيل النشاط الاقتصادي في الداخل والخارج عن طريق الاستعمار في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين .

وعندما حدث تطور هام في نمو القدرة الانتاجية بعد الحرب العالمية الأولى بشكل لاتستوعبه السوق ظهرت دولة الرفاهية التي ساد نمطها في الغرب منذ الثلاثينات وحتى نهاية الستينات ، هذه الدولة اصبحت لها وظائف جديدة ولكن قهر العمال لم يعد من وظائفها الأساسية بل على العكس كان من السمات الأساسية لدولة الرفاهية هذه تدليل العمال والانصياع لرغبات نقاباتهم إذ اصبح هذا من مستلزمات التسويق الواسع للمنتجات الآخذة في التزايد .

لكن التطور التقني والنجاح في اعادة اعمار اوروبا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية ودخولها سوق المنافسة مع الولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية ادت إلى حدوث تحول في حاجات المنتجين لقد اصبحت الأسواق الوطنية غير قادرة على استيعاب منتجات القدرات التقنية الجديدة ولذلك بزغ عصر الشركات العملاقة المتعدية للجنسيات التي بدأت في ممارسة نشاط مجاله العالم بأسره ، كان من الطبيعي أن يقود ذلك إلى ان تجعل هذه الشركات العالم كله سوقاً لها ومجالاً لنظام جديد لتقسيم العمل وكان من الطبيعي وفقاً لذلك ان يجري تعديل جديد على طبيعة وحجم وظائف الدولة وهكذا حلت الدولة الريغانية أو التاتشرية محل دولة الرفاه أو دولة كيتر ، الدولة الجديدة مهامها تماماً عكس مهام دولة الرفاه .. لامجال الآن لتدليل العمال لتوسيع السوق الذي يمكن توسيعه في الخارج بل لابد من وضع كل القيود على حركة العمال أو قمعهم .. لامجال إلا التقليل من الانفاق الحكومي ولامجال للافكار الداعية

إلى التوزيع العادل للثروة ، بل أن هناك حاجة إلى « أفكار تقدم التبرير النظرى لكل هذا ، بما في ذلك تبرير مستوى مرتفع من البطالة . » الوضع الجديد يشبه إلى حد كبير ما كان ايام الثورة الصناعية الاولى عندما ارتفعت الدعوة لتقليص دور الدولة في الاقتصاد ، وهكذا تجد الرواج مجدداً افكار آدم سميث وريكاردو بعد أن كان يطويهما النسيان في الفكر الاقتصادى السائد .

ما هو دور الدولة اذن في زمن العولمة ؟

الدولة لن تختفى فوجودها ضرورى وان كان انتقاليا لاداء مهام هي مؤهلة لادائها لانجاح العولمة ، إن من أبرز هذه المهام هدم ماكانت الدولة قد اقامته في الماضى من حواجز وموانع أمام «الآخر » ،ان العولمة بذلك لاتلغى الدولة ولاتقود إلى اختفائها بل تفرض « ضرورة تحديد جديد لدور الدولة ، فاذا كانت العولمة وليدة التنافسية المكثفة كتعبير عن ارتقاء اقتصاد السوق عالميا فانها تفرز في ذات الوقت مستلزمات جديدة بالنسبة للدولة ، بل تعيد الاعتبار لوظيفة الدولة .. من الناحية الكيفية وليس من الناحية الكمية .. فقد تتقلص مكانة الدولة كميا لتتزايد كيفيا ».

لكن وفي البلدان النامية التي لم تتمكن بعد من انجاز مهمة بناء الدولة الوطنية ذاتها او النجاح في تحقيق الاندماج السياسى ناهيك عن اداء المهام التطويرية والتنموية فإن الصورة يمكن ان تكون اشد قسوة ، ان العالم النامى مايزال الانسان فيه يعانى الفقر والجهل والمرض وماتزال اقتصادات بلدانه تعانى من الاثار السلبية للاستقطاب ومن النظام الجائر

لتقسيم العمل الدولى ، ان تقليص مهام ووظائف الدولة وجعلها مجرد اداة لتسهيل العولمة من شأنه ان يزيد صورة البؤس قتامة ويزيد من حجم مأساة الانسان ، إن تراجع الدولة في العالم النامى عن اداء دور تدخلى أو القيام بوظائفها الاجتماعية التي كانت الدولة في الغرب قد قامت بها في السابق يعنى في الواقع أن يفلت زمام الامور من اية سيطرة وطنية لتحقيق أى نوع من العدالة والمساواة ، إن من شأن ذلك أن يقضى على فرص التطور والتقدم خاصة وان العولمة تقوم اساسا على اعتبارات الكفاءة والانتاجية والمنافسة الحرة .

ان ذلك يعنى في الواقع اعادة انتاج نظام الاستقطاب وان تظل الاطراف مهمشة على الدوام ينحصر دورها في كونها منتجاً لمواد خام وسوقاً لاستهلاك منتجات العالم الصناعى اضافة إلى توفيرها للايدى العاملة الرخيصة ، ومن ثم فإن الغاء الدولة او تهميش وظيفتها الاجتماعية ليس الا سياسة تلغى اية فاعلية لاى سلاح يمكن أن يتوفر للعالم النامى في وجه التوحيد على اساس السوق في شكل مرعب وهمجى الاثار على شعوب العالم النامى .

العولمة والهويات والثقافات القومية :

ان العولمة وان بدأت في مجال الاقتصاد كامتداد للنظام الرأسمالى العالمى الذي يسعى لتوفير الشروط اللازمة لكى يحقق الرأسمال القوى قدراً متزايدا من الارباح عن طريق تحرير التجارة واخضاع الاسواق للتنافس الحر بدون قيود ، هذه العولمة اتسع نطاقها وتجاوزت مجال

الاقتصاد لتسعى إلى عولمة الانسان في كل مجال وبشكل يراه الكثيرون تحديا للخصوصيات القومية والفردية ، ان ذلك يعنى ان للعولمة انعكاسات مباشرة على الهويات والخصوصيات الثقافية .. ان ذلك يجعل البعد الثقافى اهم ابعاد العولمة حيث يشير بعض الباحثين إلى اننا امام ثقافة عالمية أو اننا بصدد تكوين ثقافات عابرة للقوميات وإن العالم يسير نحو تحقق فكرة وحدة الانسانية من خلال الثقافة المعولمة .

ان اكثر الاعتراضات والدعوات المناهضة للعولمة وان اهتمت بالاثار السلبية الاقتصادية الطابع على الدول النامية إلا إن محور تركيزها هو مسألة الهوية والخصوصية ، إن الذين يعتبرون العولمة خطراً محدقاً بالثقافات والهويات القومية لايرون في العولمة إلا سعيا أمريكيا لأمركة العالم وصياغته على النسق الامريكى . وقد كان المنظرون الفرنسيون الاكثر وضوحاً في الدعوة إلى التحفظ من العولمة وحماية هويتهم من مخاطرها . وقد اتخذت الحكومة الفرنسية عددا من السياسات لمقاومة الغزو الثقافى الامريكى . وكان من بين هذه السياسات الزام القنوات المرئية الفرنسية بتخصيص 60٪ من البرامج للإنتاج الاوروبى وعدم صرف لأية مساعدات مالية لاية برامج ثقافية لاتكون الفرنسية لغة اعمالها . وقد وصل الامر إلى درجة أن الرئيس الفرنسى شيراك بنفسه عارض اقامة مطعم الوجبات السريعة الامريكى «ماكدونالد » ببرج «ايفل » ليظل فضاؤه منفردا بنمط العيش الفرنسى !.

إن الجانب الشمولى للعولمة وما يرافقها من قيم ثقافية تهدف لتحقيق

الهيمنة على ماسواها لاترسخ فقط فكرة الولاء للعالم والفضاءات التي يتيحها تصور العولمة بل ان من شأنها خلق بانوراما عالمية ثقافية تطرح للجدل صورة الذات والهوية . إن فكرة ثقافة العولمة تبدو على أنها البنية الفوقية المرتبطة بالبنيات التحتية الاقتصادية والتكنولوجية الكروية وما يرتبط بها من اشكال مؤسساتيه . إن فكرة ثقافة العولمة تعكس بذلك صورة عالم القوى الاقتصادية العالمية والقوى العظمى والتكوينات العسكرية والشركات العابرة وشبكات الاتصالات ونظام تقسيم العمل الدولى التي تبدو جميعها وهي تتدخل لزعزعة النظم الثقافية للامم والجماعات والشعوب .

إن ذلك يعنى الاتجاه نحو اشكال عابرة للقوميات مؤسسة على بنى تحتيه تكنولوجية عالمية أو كروية الطابع وهي بذلك تنتصر في النهاية وتزيل الاختلافات الثقافية وتكون ثقافة عالمية حقا ، إن ثقافة العولمة بهذا التصور عالمية لاترتبط بالوقت والمكان أو الزمن ، انها تقنية ذات طبيعة مركبة ومصطنعة مخترعة ، غير أن الاعتراض على فكرة ثقافة العولمة لا ينطلق من كونها مصطنعة ومحدثة ذلك إن حتى الثقافات والتقاليد القومية يمكن بدرجة أو بأخرى اعتبارها مجرد اختراعات أو أنها مفبركة . لكن الاعتراض هو أن ثقافة العولمة هذه لاتقدم أى شئ عن الطرق التي يفترض أن الاشكال الثقافية العالمية تعطيها للهويات المختلفة .

انه في الوقت الذي تتميز الثقافات القومية والاثنية بخصوصيتها وبمحدودية الزمان وبطاقتها التعبيرية وباستنادها إلى سمات ومشاعر

وقيم وذكريات وأساطير مشتركة واحساس بهوية تاريخية ومصير مشترك فان ثقافة العولمة لايمكنها ان ترتبط أو تنتسب لأية هوية تاريخية .

انها لاذاكرة لها وهي لاتجيب عن حاجات حياتية معاشة ولاهى ترتبط حتى بهوية قيد التكوين .

وهكذا فان افتقادها إلى ماضى وذكريات مشتركة وهوية جمعية يمكن الاستناد إليها أو التعبير عنها يجعل ثقافة العولمة فكرة مبتسرة وعرضة للخداع .

ورغم ان الحديث عن ثقافة معولمة قد يكون لااساس له حتى الان فان ذلك لايلغى اهمية الحديث عن البعد الثقافى للعولمة . اذا كانت الثقافات تتواصل ، تتنافس وتتعارض ، تتقابل وتتضاد الواحدة مع الاخرى بما يسهم فى عملية شرذمة فكرية وثقافية للعالم فان ذلك من شأنه ايضا ان يقلل من اهمية الدعاوى المتعلقة بالعالمية مهما كانت القراءات المعززة لذلك . ذلك انه وان اعتبرنا ان العولمة تهدد الثقافات القومية والوطنية بالتجزؤ والانقسام فانه اذا كانت بعض الجماعات يمكن ان تتبنى مايصفه بعض الدارسين بالثقافة العالمية للحداثة تثور جماعات اخرى ضد الاقتحام والغزو الذى تقوم به رموز غربية اساسا . واذا كانت عمليات اضعاف الرابطة بين المواطنين والفصل بينهم وبين غيرهم من المجتمعات بفعل التحدى الذى تواجهه فكرة الاندماج والانصهار القومى التى تقوم عليها الدولة القومية أساساً ، فان قيام جماعات قومية واثنية بالتعبير عن هوية يعنى تحدى المفاهيم

السائدة ودخول مفاهيم جديدة حول الجماعة السياسية والمواطنة والسيادة والدولة والامة وان تصبح هذه الجماعات رأس حربة سياسات الهوية مجدداً .

وهكذا تزداد الصورة تعقيدا خاصة واننا مازلنا نعيش عالما مازال رغم اتساع دائرة الاعتماد المتبادل يتميز بتنظيم للاختلاف والتنوع اكثر من الوحدة والتناسق .. انه عالم الاختلافات والثقافات المتنافسه والخبرات الثقافية المتنافسة والخبرات الثقافية المتميزة عن بعضها . انه عالم به تعددية ثقافية كيانية .

وهكذا يمكن القول ان تكاثر الدول القومية والثقافات القومية والاثنية يصور لا الشروط التى تؤسس لتكوين مجتمع عالمى بل ان كوكبة او عولمة الحداثة من خلال الارتباطات المتعددة بالاشكال التقليدية الاثنية والثقافية يساهم فعليا فى اعادة صياغة الاختلافات الثقافية . ومع ان هناك شعورا متزايدا لدى مفكرى وساسة العالم النامى وبعض الدول الاوروبية بان العولمة تؤثر سلبا على الثقافات والهويات القومية فان العولمة من شانها ان تؤدى الى مزيد من الوعى بالخصوصية الثقافية والحضارية وهو ماقد يكون اهم تحد تواجهه العولمة وايديولوجيتها .

عبر صمويل هنتنغتون فى دراسة بعنوان (الغرب : منفردا وليس عالميا) عن هذا التناقض بالاشارة الى ان محاكاة او نقل التقنية او استهلاك البضائع الغربية او مشاهد الافلام الامريكية لايدخل من يقوم بها فى النسيج الحضارى للغرب . ذلك ان هنتنغتون يمس جوهر الحقيقة

عندما يبين ان روح الحضارة هى اللغة والدين والقيم والعادات والتقاليد وليست المنتجات المادية · ومن ثم فان « التحديث والنمو الاقتصادى لايمكن ان يحققا التغريب الثقافى في المجتمعات غير الغربية ، بل على العكس ، يؤديان الى مزيد من التمسك بالثقافات الاصلية لتلك الشعوب» ويعلن هنتنغتون بكل وضوح بان الوقت « قد حان لكى يتخلى الغرب عن وهم العولمة وان ينمى قوة حضارية وانسجامها وحيويتها فى مواجهة حضارات العالم وهذا الامر يتطلب وحدة الغرب بقيادة الولايات المتحدة ورسم حدود العالم الغربى فى اطار التجانس الثقافى »

ان العالم الذى يعيش الاعتماد المتبادل هو فى ذات الوقت عالم يشهد تزايدا فى الجماعات الاثنية لتحدى الكيانات الاكبر التى تضمهم وفى ذات الوقت للحصول على صفة الامة المعاصرة · وهكذا تجرى اعادة اكتشاف لثقافات تساهم فى تقسيم العالم إلى كتل ثقافية واضحة بدون ميل واضح للتوافق ·· ان القوميات الاثنية معدة للتزايد وهكذا فان تكاثر الهويات القومية يثير امكانية الاستجابات المختلفة للتشكل الكروى او الكوكبى · ومع ان هناك اتجاها الى ان من شان العولمة وجود ثقافة مهيمنة واحدة ، اوروبية امريكية ، تلغى الثقافات المحلية والفردية لابد من ذكر مسألتين هامتين :-

اولا/ رغم وجود علامات مقنعة بشأن أشكال ثقافية عابرة للقوميات (مشاهدين ، حركات ، قضايا ، نمط حياة) فإن ذلك لا ينبغى أن يؤخذ على أنه دليل على عملية حتمية للدمج الثقافي ومثلما أشار بعض

الدارسين فان هذه الدعوى لا تراعى انه في ذات الوقت الذي تدخل فيه قوى مختلفة وبشكل سريع من المراكزالرأسمالية نحو المجتمعات والدول الحديثة فان هذه القوى تتعرض لعملية تدجين وتوطين أى جعلها محلية بطريقة أو باخرى وهذا يصدق على الموسيقى ، الموضة ، المساكن وحتى الدساتير . وهكذا فإن الثقافات يمكنها اعادة انتاج وتكوين نفسها وبالذات عن طريق تدجين أو توطين وتأميم الأشكال الثقافية العابرة للقوميات . اذن هناك عمليتان تتمان في وقت واحد ، المؤسسة العالمية للعالم المعاش ، وجعل الكوكبة أو العولمة شأنا محليا .

ثانيا : ان هناك دلائل قليلة على فقدان الثقافات المحلية الاستقلالية ، بل والأهم أن هناك دلائل ضعيفة على فقدان القومية لقوتها أو سطوتها أو على اختفاء الثقافات القومية خاصة وان الدولة القومية مازالت الفاعل الرئيسى الأول في النظام الدولي السائد ، ومع ان هناك احتمالات حقيقية من ان تؤدى العولمة في سياقها الاقتصادي أو الاعلامي إلى التأثير في الثقافات القومية والهويات القومية فإن امكانية خلق نموذج ثقافي أو هوية جديدة تهمش الثقافات والهويات القائمة أو تفرغها من محتواها ، تظل غير ممكنة التحقق ، ذلك ان قولبة الثقافة وتهميش أو الغاء الهوية من شأنه تغييب الانسان وتحويله إلى قطيع .

ان التاريخ الانساني يبين ان كل المحاولات التي سعت إلى ذلك باءت بالفشل ، التاريخ يؤكد انه لا امكانية لنجاح منطق يتجاهل التعدد وينكر التنوع خاصة وان تحديات العولمة من شأنها ان تؤدى إلى استنهاض

الارادات نحو تأكيد هوية وثقافة كل مجتمع بشكل متميز . والأكثر من ذلك انه رغم انطلاق العولمة من العقيدة الليبرالية فإنها ليست نظاما فكريا متكاملا وهي في نظر الكثيرين لا تحمل أى هوية ثقافية لأنها « لا تنطوى على عقيدة في الانسان أو على فلسفة اخلاقية وانما تعبر عن تضخم ليبرالية ذات نزوع اقتصادي إلى اكتساح اسواق العالم ».

وبذلك لابد من التمييز بين عملية تنميط وتوحيد الاستهلاك المادي والثقافي كأحد ظواهر الشكل الجديد للعولمة وبين العولمة كأيديولوجية تحاول اظهار كل ذلك على أنه السبيل الوحيد والمؤكد لتقدم الانسان وحل مشاكله ، ولعل من الهام التذكير بأن العولمة كظاهرة لم يكتمل تحققها بعد وان كانت الدعاية الاعلامية المصاحبة تحجب حقيقة ذلك . ان ما تحقق من العولمة هو ازالة الكثير من الحواجز امام حركة رأس المال والسلع والخدمات اضافة إلى النتائج المترتبة على ثورة المعلومات والاتصالات وما أدت إليه من ازالة تأثير الحواجز الزمانية والمكانية . هذا كل ماتحقق من العولمة اما التداعيات المتوقعة فهي رغم ان الحديث عنها وكأنها تمت فعلا ، لم تتحقق بعد ، أى ان العولمة تطور لم تتحدد كل معالمه النهائية بعد .

العولمة وتشكل النظام العالمي :

خلاصة :

ان العولمة في الغالب دعوة يتم الترويج لها . والواقع الدولي يؤكد ذلك ، فلازالت الدولة مثلا ، قائمة ولها تأثيرها الواضح سياسياً واقتصادياً

واجتماعياً بل ان سير العولمة نفسه يؤكد على اهمية الدولة ودورها . ثم « ان العولمة ونظامها الاقتصادي لايزال مفتقرا إلى نظام اخلاقي يقوم عليه كما ان النظام السياسي الذي يتشكل بشيء من البطء لا يعرف هو الآخر أساسا اخلاقيا واضحا » . اذن رغم ان التطور بلغ حدا يجعل الاحساس بأن العالم قرية واحدة صغيرة أقوى مما كان عليه الأمر في أى مرحلة سابقة وبوجود منظومة عالمية لها أبعادها الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية والثقافية والاعلامية التي تنقل نماذج الغرب إلى كل مكان في ذات الوقت الذي يتعزز فيه الاعتماد المتبادل ، فإن السمات الجديدة لمستقبل النظام العالمي لم تتبلور بعد وبالتالي فإن هناك احتمالات متباينة ممكنة .

إذا كانت أهم معالم العولمة ادارة النظام الاقتصادي على أساس آليات السوق ، كما يقول سمير أمين ، ليست ظاهرة خارجية مستقلة عن سمات التكوينات الاجتماعية الملموسة ، فهي ليست نظاما مستقلا تحكمه عقلانية اقتصادية بحتة كما تدعى الايديولوجيا السائدة .. وعلى الرغم من « السيادة الحالية لخطاب الايديولوجيا الليبرالية عالميا إلا ان سمات هيكل العالمية المستقبلية لاتزال محوطة بالضباب بسبب تفاعل عوامل ثلاثة حديثة وهي الثورة التكنولوجية والعالمية المالية وتطور القدرة التنافسية المقارنة للولايات المتحدة واليابان واوروبا » فهناك احتمالات عديدة لتركيب هذه العوامل بأشكال مختلفة . ان تطور ظروف المنافسة بين الولايات المتحدة واوروبا واليابان هو العنصر الذى سوف يحدد سمات العالمية

سواء اكانت قد اتخذت شكلا مندمجا عالميا أم شكلا هيكليا ثلاثى القطبية ، ان فرضية العولمة تفترض تخلى القوى الوطنية والاجتماعية من ضحاياها عن الدفاع عن مصالحها ولاشك ان هذه تفترض المستحيل .

ان في ذلك دعوة إلى الاكتشاف والبحث عن بدائل جديدة واطلاق الحرية للفكر .. وعلى العرب بهذه المناسبة ان يقرروا كيف يمكن التعامل مع مواجهة تيار العولمة الايديولوجية وإذا لم يحدث ذلك فان العولمة ستكون أكثر ضررا خاصة إذا ما أخذت منحى صدام الحضارات الذى تنبأ به صمويل هنتنغتون . لكن حقيقة كون خطاب العولمة يصدر عن الأقوياء في وقت يعيش فيه العالم مرحلة مضطربة فيتم الاعتقاد بأن السائد والذي تتم الدعوة له هو الصحيح بينما الواقع يؤكد ان السائد والغالب الآن الذى لديه القوة .. هو الآن الذى يقدم اطروحاته للعالم ويعتبرها هي الحل وهذا غير صحيح ومنطقيا القوى عندما فرض اطروحاته لأنه قوى ، وليس لأنها مقنعة . « هذا التوحيد للعالم يكمل انتصار الغرب .. قيام اخوة عالمية ليس على الاطلاق غاية هذا التوسع المسيطر ، فالأمر لا يتعلق بانتصار للانسان بل بانتصار على الانسانية ، مثل المستعمرين (بفتح الميم) منذ عهد قريب فالاخوة هم ايضا وأولا رعايا .. هذا الغرب المنتصر .. ينهب السيادة في نهاية المطاف ويتقلد السلطة الامبراطورية .

حسن يوسف الكوشي

تنفيذ مكتب الدعاية والإعلام

مطبعة الزحف الاخضر / باب العزيزية طرابلس